

صفقة مع النيابة العامة: نهاية نتياهو السياسية



19 يناير 2022 - 07:42

أشرف العجرمي

مع قرار رئيس الحكومة السابق بنيامين نتياهو الموافقة على صفقة ادعاء مع النيابة العامة الإسرائيلية، بموجبها يعترف نتياهو بمخالفات تتضمن الاحتيال وخيانة الأمانة، ويقبل أن يوصم بالعار ويعاقب بحكم العمل بخدمة الجمهور، والابتعاد عن العمل السياسي لمدة سبع سنوات، مقابل تخفيف لائحة الاتهام ضده وعدم دخوله السجن وإغلاق الملفات الجنائية ضده، تدخل الساحة السياسية الإسرائيلية في جدل كبير وواسع حول الصفقة التي يجري العمل على إتمامها.

وهذا الجدل ينتقل إلى قطاعات جماهيرية مختلفة. ويدور أساساً حول مميزات الصفقة أو عيوبها وتأثيراتها على جودة الحكم في إسرائيل وعلى قطاع القضاء والعدالة. والصفقة قد تقبل من المحكمة وقد ترفض، وهي بحاجة لمصادقة المستشار القضائي للحكومة ومشاركته في إعداد تفاصيلها، وهذا قد لا يتم حتى نهاية الشهر المدة المتبقية للمستشار الحالي أفحاي مندلبليت.

المعارضون للصفقة يرون أن مجرد عمل صفقة مع نتياهو يضر بشدة بالقضاء، كما يضر بصورة نزاهة السلطة الحاكمة، على اعتبار أن شخصية رئيس الحكومة ليست مثل أي شخصية أخرى في البلاد، ولا يجوز التعامل مع مخالفات تمس الأمانة والنزاهة ونزاهة اليد والاستقامة بتساهل وخفة يد، لأن هذا من شأنه أن يشجع رؤساء حكومة وشخصيات عامة أخرى على الفساد وخيانة الأمانة والمساس بطهارة الموقع الذي يحتلونه. والغضب من الصفقة يرجع لدى البعض إلى تشكيك نتياهو الدائم بسلطة القضاء والحملات التي كان يشنها ومعاونته ضد السلطة القضائية، بادعاء أن أفراد السلطة القضائية يلاحقونه ويخيطون ملفات ملفقة ضده بهدف إسقاطه وإسقاط اليمين. وبالتالي يرى هؤلاء بالصفقة مساساً بالأساس بسلطة القانون.

والمؤيدون للصفقة هم غالباً من الداعمين لنتياهو والذين يرون غبناً لحق به بسبب ادعاءات غير مثبتة وقائمة على الشكوك. ولكن هناك قسماً من الإسرائيليين يريدون الصفقة لانتهاء من هذا الملف الذي استمر سنوات طويلة دون طائل، ولا يوجد في الأفق ما يمكن أن يحسمه بسرعة لصالح العدالة والقانون. ويعتبرونه مضرراً ولكنه أخف الأضرار الممكنة بالمقارنة مع استمرار محاكمة نتياهو وتفاعل الموضوع في الرأي العام والمساس الذي يلحق بسمعة القضاء. وعموماً هناك انقسام في رأي الجمهور حول المسألة حتى في أوساط حزب «الليكود» الذي ينتمي إليه نتياهو وكذلك لدى مؤيدي الأحزاب اليسارية وأحزاب الوسط والمواطنين.

ومع الحديث عن الصفقة بدأ قادة «الليكود» في الاستعداد لخلافة نتياهو، وعملياً ستكون هناك حرب ورائة سيحسم مصيرها مؤسسات «الليكود» سواء اللجنة المركزية أو مؤتمر «الليكود»، والمرشحون المتنافسون بقوة على منصب رئيس الحزب هم نير بركات وغلعاد أردان وميري ريغف ويولي أدلشتاين ويسرائيل كاتس. وقد أعلن تساحي هنگبي عن عزمه الترشح لزعامة «الليكود» ومن خلال استطلاعات الرأي في أوساط أعضاء الحزب يبدو أن بركات هو صاحب الحظ الأوفر لقيادة «الليكود» واليمين الإسرائيلي في

الفترة التي تعقب نتتياهو، وهو يتقدم بفارق كبير عن أي مرشح آخر. وحسب استطلاع للرأي العام أجراه معهد «مئغار موحوت» (مخزن أدمغة) في العاشر من هذا الشهر يستطيع «الليكود» برئاسة نير بركات أن يحصل على 31 مقعداً في الكنيست القادم، مقابل 22 مقعداً إذا كان أردان هو الرئيس، و17 إذا كانت ميرى ريغف، و17 مع يولي أدلشتاين، وسيحصل «الليكود» على 16 مقعداً بقيادة كاتس.

وعندما تحصل الصفقة سيذهب «الليكود» لانتخابات داخلية لاختيار رئيس جديد، وسينتهي عهد نتتياهو. ولكن هذا التطور المهم في الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية لن ينحصر على زعامة «الليكود» ومكانته ولا على اليمين بل يمكن أن يغير الائتلاف الحكومي القائم. فالذي منع إقامة حكومة يمين فقط هو وجود بنيامين نتتياهو على رأس «الليكود»، بمعنى أن ذهاب نتتياهو قد يعيد تشكيل الحكومة خاصة وأن نفتالي بينيت رئيس الحكومة يؤيد حكومة يمين خالصة وهو غير مرتاح لوجوده في الحكومة الحالية مع اليسار الصهيوني والعرب. وكذا غدعون ساعر «أمل جديد» وأفيغدور ليبرمان «يسرائيل بيتنا» وهؤلاء مع «الليكود» وحركتي «شاس» و «يهדות هاتوراة» يمكنهم أن يشكلوا حكومة راسخة وقوية. وحتى يمكنهم ضم «الصهيونية- الدينية» وحتى «أزرق- أبيض» بشروط معينة.

ذهاب نتتياهو سيفتح شهية كل من بينيت وساعر وحتى ليبرمان لزعامة اليمين وقد يفتح الباب أمام عودتهم لحزب «الليكود» ودخولهم المنافسة على زعامته. ولكن هذا الأمر يتطلب بعض الوقت علماً بأن هؤلاء كانوا مع نتتياهو وابتعدوا بسببه، وهم يدركون أن من يريد زعامة اليمين عليه أن يصل إلى زعامة «الليكود» أو شقه وتشكيل حزب آخر بديل وأقوى منه، وهذا لم يحصل في السابق في ظل وجود نتتياهو على رأس الحزب. ويبدو أن مرحلة ما بعد نتتياهو ستكون حبلية بتطورات متوقعة وأخرى غير متوقعة.